النهار ٢٤-١-٢٠٢٠

مشروع موازنة ٢٠٢٠... بحاجة إلى ثورة حقيقية: إسقاط أرقام بعيداً من الموضوعية والمعالجة

سلوى بعلبكي

أحالت لجنة المال والموازنة مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ على مجلس النواب لإقراره بجلسة برلمانية عامة يُفترض عقدها الاثنين المقبل، وذلك بعدما تم خفض ٩٥٠ مليار ليرة لبنانية (نحو ٦٣٣ مليون دولار وفق سعر الصرف الرسمي حيث الدولار = ١٥٠٠ ليرة) في النفقات العمومية.

ولكن على رغم هذه التخفيضات، أقل ما يمكن أن يُقال عن مشروع موازنة ٢٠٢٠ أنها تحتاج إلى ثورة حقيقية، ثورة في مقاربتها وفي مفاهيمها وأهدافها ونتائجها، إذ لا تزال السلطة السياسية تتعامل مع موضوع الموازنة على أنها أرقام حسابية مجردة، بل أكثر من ذلك يقوم المسؤولون عن إعداد الموازنة بإسقاط الأرقام وتركيبها بعيداً من الحقيقة والموضوعية، وفق ما يقول لـ"النهار" الباحث في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدكتور أيمن عمر الذي يشير الى أنه في تقرير لجنة المال والموازنة اعتراف بغياب الترجمة العملية للمعالجات الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الموازنة المحال عليها من الحكومة، وقد وقعت اللجنة في المحظور نفسه الذي حذرت منه حيال غياب المعالجة.

بالغوص في مندرجات مشروع الموازنة، ورد في فذلكتها ان الناتج المحلي يُقدر بنحو ٨٤٩١٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٨، وأنه من المتوقع أن يصل إلى ٨٩٢٩٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠. وفيما يستغرب عمر أنه لم يتم ذكر الناتج المحلي في العام ٢٠١٩، يلفت الى أنه بحسب أرقام مشروع الموازنة فإن معدل النمو الحقيقي المقدر سلبي وهو -٠,٥٢% في العام ٢٠١٩، و١,٢١% في العام ٢٠٢٠. ومن ثم باحتساب بسيط بالاعتماد على هذه الأرقام يصبح الناتج المحلي ٨٤٤٧١,٤٥٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٩، ونحو ٨٥٤٩٣,٥٥٦٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، ما يظهر تضخيم قيمة الناتج المحلي من أجل إظهار انخفاض نسبة العجز المالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ومؤشرات أخرى تُقاس دائماً بالناتج المحلي. وأغرب ما في تقديرات الموازنة، وفق عمر، أن معدل النمو الحقيقي سيتحسن بشكل نسبي إلى ١,٢١% في العام ٢٠٢٠، وهذا ما تنفيه حركة النشاط الاقتصادي ومجريات الأحداث، بدليل ما نشره البنك الدولي في تقريره في تشرين الأول ٢٠١٩ الذي أعلن دخول البلد في مرحلة انكماش ستستمر لغاية ٢٠٢١، إذ عدّل من توقعاته السابقة لنمو الناتج المحلي الحقيقي. وبحسب تقديرات البنك الدولي فإن نمو الناتج المحلي الحقيقي هو -١,١% في العام ٢٠١٩ و -١% في ٢٠٢٠.

وفق مشروع الموازنة، يتوقع أن تصل نسبة العجز المالي من الناتج المحلي إلى ٨,٨% خلال عام ٢٠١٩. وعلى رغم انتهاء العام ٢٠١٩، يظهر عجز السلطة عن احتساب حقيقي وفعلي للعجز قائم على البيانات الرسمية وفق ما يقول عمر "إذ تعودنا أن تكون إما ناقصة أو فيها شبهة هدر وفساد"، مجددا تأكيده أن "هذه النسبة تعتمد على قيمة ناتج محلي مضخمة وغير حقيقية"، مشيرا في هذا السياق الى تقرير البنك الدولي الذي توقع أن يبلغ عجز المالية العامة ٩% من الناتج المحلي في ٢٠١٩ و٩,٨% قي ٢٠٢٠.

المضحك المبكي في هذه الموازنة قبل إجراء التعديلات عليها من لجنة المال والموازنة انها كانت ستحقق فائضاً مرتقباً مقداره ٩٣٣,٥٧ مليار ليرة، إذ قدّرت النفقات العامة بـ ١٨٨٨٢,٣٣ مليار ليرة والإيرادات العامة بـ ١٩٨١٥,٩ مليار ليرة، وتاليا فإن نسبة الفائض فيها ١,٠٤% (دون احتساب سلفة الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان). ولكن بعد إجراء التعديلات من اللجنة عبر تخفيض الإيرادات العامة لصعوبة التحصيل في ظل الأوضاع القائمة، وأيضاً تخفيض النفقات العامة، أصبحت الموازنة المعدلة تحقق عجزاً بدل الفائض بنحو ٤٨٣٦,٧٨ مليار ليرة وبنسبة ٥,٤١% من الناتج المحلي. وأصرت اللجنة على اعتبار الإيرادات المقدرة أخيرا غير نهائية على أن تقوم الحكومة الجديدة بعد نيلها الثقة بإعداد مشروع تعديل للموازنة، وبعد هذا الامر سابقة في علم المالية العامة لا تحدث إلا على الطريقة اللبنانية.

تم تخفيض اعتمادات العديد من الوزارات التي تعتبر الأساس في التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي. فقد تم تخفيض موازنة وزارة الزراعة من ٨١,٤٨ مليار ليرة إلى ٧٢,٢٢ مليارا، ووزارة الصناعة من ٩,٢٢ مليارات ليرة إلى ٨,١٢ مليارات ليرة، ووزارة الاقتصاد والتجارة من ٣٨,٥١ مليارا إلى ٢١,٨١٣ مليار ليرة، ووزارة السياحة من ٢١,٧٨ إلى ١٥,١٢ مليار ليرة، ووزارة البيئة من ١٢,٢٧ إلى ٨,٩١ مليارات ليرة. ويقول عمر إن "هذه الاعتمادات تخالف جميع الاوراق الإصلاحية الاقتصادية المقدمة من مختلف القوى السياسية والداعية إلى تنمية هذه القطاعات الإنتاجية جميعها، ولا يزال تعاطي السلطة السياسية بعقلية أمنية بوليسية واضحا للعيان حتى من خلال الموازنة، إذ إنها تبقي في موازناتها النفقات السرية التي بلغت في الموازنة ٤٠,٨٣ مليار ليرة، وهي أعلى من بعض الوزارات المنتجة والمهمة للاقتصاد".

تتضمن الموازنة اعتمادات للعديد من المؤسسات والإدارات العامة التي لا داعي لوجودها في الأساس، فموازنة مصلحة السكك الحديد تقدر بنحو ١٦,٢٠ مليار ليرة، أليسار ٢,٧٨ مليار ليرة، إدارة البريد ١١,٤٦ مليار ليرة، المؤسسة الوطنية للاستخدام ٤,٠٨ مليارات ليرة، مجلس الجنوب ١٢,٠٦ مليار ليرة، المجلس الوطني للبحوث العلمية ٨,٨٠ مليارات ليرة، المجلس الأعلى للخصخصة ٤,٥٧ مليارات ليرة، مؤسسة المحفوظات الوطنية ١,٩٦ مليار ليرة، المجلس الوطني للسلامة المرورية ٩٥٠ مليون ليرة، المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية ٨٧٨ مليون ليرة. أي أن مجموعها يتخطى ٦٣ مليار ليرة والتي يمكن تحويل اعتماداتها إلى وزارات إنتاجية، أو التخفيف من العجز المالي.

لكن الجيد في الموازنة، وفق عمر، هو زيادة اعتمادات الأدوية بقيمة ٥ مليارات ليرة والاعتمادات العائدة لنفقات الاستشفاء في القطاعين العام والخاص بقيمة ٢٠ مليار ليرة، وفي فرض ضريبة مقطوعة قدرها ٢% من رقم أعمال كل من المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية (المادة ٢٠)، وكذلك وقف جميع المساهمات والمساعدات والهبات التي تمنحها المؤسسات والمرافق العامة (المادة ٣٣). وسيلعب دعم التصدير دوراً في تنمية القطاع الصناعي حيث ستُعطى المصانع والمؤسسات الصناعية مبلغاً قدره ٥% من قيمة صادراتها السنوية المصنعة في لبنان (المادة ٣٥).